نشرة

إلكترونية

الوفاء والإصلاح

وفاء... بناء... انتماء

آذار 2021 عدد خاص

بيان نحن مقاطعون وندعو إلى مقاطعة انتخابات الكنيست يوم 2021-3-23

منذ تأسس حزب الوفاء والإصلاح أواسط عام 2016 أعلنا عنه حزباً سياسياً جماهيرياً غير برلماني، لأننا نؤمن بالعمل الميداني بين جماهير شعبنا، لا نرشِّح ولا نترشَّح للكنيست .

أما فيما يخص الانتخابات للكنيست ال 24 التي ستجري يوم 2021-3-23 على صعيد التصويت أو الاقتراع، فإننا نعلن في حزب الوفاء والإصلاح أننا مقاطعوها ولن نخرج للتصويت وندعو أعضاء وأنصار الحزب بل وجميع أبناء مجتمعنا أيضاً الى مقاطعتها وذلك لأسباب كثيرة وأهمها

1- الكنيست الإسرائيلي هو حجر زاوية في المشروع الصهيوني لم يُبنَ ليُحِقَّ لنا حقاً ولا لِيَرفعَ عنا ظلماً نحن العرب الفلسطينيين في هذه البلاد.

2- أكثر من 7عقود (قرابة ال72 عاماً) 1949-2021 هي فترة كافية لكي يقوم داخلنا الفلسطيني بجرد حساب ومراجعة معمقة لتجربة المشاركة في الكنيسيت الإسرائيلي ، وإننا لنجزم أن النتيجة أو المحصلة تؤول إلى الصفر، بل وَقَعَ إضرار بهويتنا، فلا تأثير للأعضاء العرب على كبرى القضايا المفصلية التي تمس وجودنا وعصب حياتنا ،فلم تُستعد أراضينا المصادرة، ولم يُمنع الهدم عن بيوتنا، ولم تتوقف الاعتداءات على مقدساتنا الإسلامية والمسيحية و لم يُمنع سن القوانين العنصرية بل تلقينا صفعةً بسن قانون القومية الرامي إلى محاولة إنهاء الوجود العربي الفلسطيني التاريخي في هذه البلاد، كل ذلك حصل رغم طاقات وكوادر عربية استُثمرت في غير مكانها .

3- إن الوجود العربي على مقاعد الكنسيت هو خدمة و تلميع للوجه القبيح للمؤسسة الإسرائيلية بيمينها ويسارها، وإن قرابة ال72 عاماً الماضية تشهد أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سارت على نفس النهج الاستعلائي والإقصائي تجاهنا نحن البقية الباقية على أرضها بعد نكبة شعبنا عام 1948 وتبجحت بديمقراطيتها أمام العالم مستندةً إلى وجود البعض منا في الكنيست.

وهنا نؤكد أنه آن الأوان لتعزيز دور لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية عبر إعادة بنائها وانتخابها انتخاباً مباشِراً من أهلنا في الداخل الفلسطيني لتكون ذا ثِقل وهيبة ومكانة وتمثل جميع شرائح شعبنا ، وكذلك نبني ونعزز مؤسساتنا الأهلية على أسس وطنية سليمة ، معوّلين على العمل الشعبي الذي أثبت نجاعته في محطات نضالية كثيرة من تاريخ شعبنا .

حزب الوفاء والإصلاح
في الداخل الفلسطيني
السبت 2021-2-27

كلمة العدد

مقاطعون لإنتخابات الكنيست

إننا في حزب الوفاء والإصلاح نقاطع إنتخابات الكنيست الإسرائيلي وندعو أهلنا إلى مقاطعتها، وفي الوقت ذاته ننطلق بمجتمعنا عبر انتخاب لجنة المتابعة من قبل أهلنا، ونعيد بناء مؤسساتنا الأهلية على أسس وطنية وبمال شعبنا عبر إنشاء صندوق قومي لهذا الغرض، ومعولين على النضال الجماهيري والعمل الشعبي الذي ما زال يثبت فاعليته يومًا بعد يوم.

هذا الموقف يكتسب قيمة نوعية بالذات في هذه المرحلة التاريخية العصيبة، حيث التآمر العالمي على شعبنا الفلسطيني وفي ظل هرولة وتهافت أنظمة عربية للتطبيع مع المؤسسة الإسرائيلية، هذا بالتزامن مع نهج للسلطة الفلسطينة ليس بأقل خطورة من التطبيع العربي الإسرائيلي، و يضاف إلى ذلك خطاب الأسرلة الذي أصبح بضاعة تروج عندنا في الداخل دونما أي ذرة خجل من قبل البعض.

نقاطع انتخابات الكنيست الصهيوني حفاظًا على ثوابتنا الوطنية والتي نؤمن إيمانًا عميقًا

أنه من المستحيل المحافظة عليها قولًا و عملًا داخل الكنيست التي هي أحد أركان المشروع الصهيوني فالثوابت ليست مجرد ضريبة شفاه .

إننا نقاطع حبًا ووفاءً لمجتمعنا ، فلا يعقل أن يُجمّل الوجه القبيح للمؤسسة الإسرائيلية عبر خوض البعض منا للعبة الكنيست ، فهذه مادة دسمة للماكنة الإعلامية الإسرائيلية لتسويق ديمقراطيته الزائفة ، وما أكثر تصريحات القيادة الإسرائيلية في هذا الخصوص ، ففي مؤتمر دافوس عام 2009 قال شمعون بيرس: "نحن دولة ديمقراطية وأكبر دليل وجود أعضاء عرب في الكنيست ، بل ويشتموننني شخصيًا " ، فكيف لنا أن نوصل للعالم مثلًا، ألم 70 ألفًا من أهلنا في النقب تضرروا مباشرةً من هدم بيوتهم البالغ عددها 11,517 بيتًا خلال ال 5 سنوات الأخيرة...وما أكثر آلامنا التي لا يعلم عنها العالم شيئًا.

قد نختلف في الآراء، وفي كثير من المجالات والمسائل ومنها الكنيست ، بين مصوت ومقاطع للكنيست ، أو غير ذلك، لكن يبقى الحوار والنقاش الحضاري هو اللغة الوحيدة المسموح لنا استعمالها بعيدًا عن أي نوع من أنواع العنف ، فكلنا ضحايا لظلم وعنف المؤسسة الإسرائيلية الواقع علينا جميعًا دون استثناء ، فنعم للنقد البنّاء ولأدب الإختلاف ، ولا وألف لا لأيّ شكلٍ من أشكال العنف .

بقلم الشيخ حسام أبو ليل
رئيس حزب الوفاء والإصلاح

مقاطعة الكنيست واجب, والحل بأيدينا!

نعم إن مقاطعة انتخابات الكنيست واجب وطني, حبا لوطننا وتمسكا بهويتنا وحرصا على وحدة نضالنا, وليست الكنيست ساحة النضال والتأثير الحقيقي لاسترجاع أو نيل حقوقنا كما يصورونها لنا, بل وينعتون المقاطعين بالتفرج واللامبالاة والبعد عن الحكمة والواقعية والحنكة السياسية, وأننا في مرحلة حرجة, وأن مقاطعتنا تصب في صالح اليمين,... كلها مصطلحات عفا عليها الزمن, واسطوانة مهترئة لا تقنع الا الضعفاء, وان استمالة الناخب العربي عبر خطاب عاطفي أو مطلبي من أي حزب لهو تجارة وأسلوب فاسد, وإن ايصال وجلوس العربي على مقعد عضوية الكنيست لهو دمغة سيئة ومنقصة واستخفاف بثوابتنا ودماء شهدائنا.

الإيجابية والواجب أن ننحاز للإجماع الوطني وأن ننتصر لثوابتنا بوحدة حقيقية, أن نحيي ونعزز العمل الجماهيري الذي أثبت نجاعته وفاعليته في مناسبات وطنية كثيرة من أجل رفعة مجتمعنا والمساهمة الجادة الفاعلة في مواجهة الآفات التي تعصف به, فالحراك الجماهيري كان صاحب الكلمة الفصل في إلغاء البوابات الأكترونية المشؤومة على بوابات الأقصى, وأحداث يوم الأرض والروحة وغيرها, وما الحراك الفحماوي المبارك في هذه الايام عنا ببعيد،هذه المحطات كلها تذكرنا بالفاعلية الجماهيرية والعمل الوحدوي بعيدا عن الكنيست والفئوية الضيقة؟!

إن المشاركة في الكنيست الصهيونية والعنصرية بامتياز, تفرقنا وتميع هويتنا وهي مقبرة الوحدة وتضييع للوقت والجهود وتلمع الوجه القبيح للمؤسسة الاسرائيلية, لم ولن ترد لنا حقوقنا أو تحقق لنا العدالة والمساواة المزعومة, بل ازدادت جشعا وظلما بحقنا مع كل الوجود العربي فيها, حتى أفقدت ثقة الجمهور بقيادتها التي تصب جهدها وتعتمد على "نضال الكنيست" دون جدوى, دون جدوى, حتى ملّ الجمهور من خطاباتهم وبات يرفضها في الحراكات الجماهيرية, وليت طاقاتهم ومقدراتهم تبذل في الميدان.

إننا نرى مقاطعة انتخابات الكنيست والدعوة الى مقاطعتها حق وواجب وفق قناعتنا وفهمنا, ومن العيب جعلها تهمة.

نعم نقاطع وندعو لها بقوة, لأننا كنا وما زلنا ندعو الى أن تضمنا هيئة منظمة منتخبة من جميع أبناء شعبنا, تجمع كل أطياف مجتمعنا, تتكلم بلسان واحد, وتستمد قيادتها القوة والشرعية من جماهيرنا كافة, لترعى مصالحه وتعيش همومه وتسعى جاهدة لحل مشاكله وترفع صوت الداخل وقضاياه الى كل العالم بقوة ووفق مخطط وبرامج مدروسة وواقعية, بل تنتصر لقضايا شعبنا الفلسطيني موحدين, هذا هو الميدان والقيادة الحقيقية.

على أن مقاطعتنا لمبدأ الكنيست التي هي حجر أساس في المشروع الصهيوني, والجرأة في النقد المحترم, لا تعني القطيعة ولا التجريح للأحزاب العربية المؤيدة لانتخابات الكنيست ومؤيديها, فسنبقى نتعاون في الخير لصالح ثوابتنا.

لذلك نرى ان مقاطعة انتخابات الكنيست تصب مباشرة في حب وطننا ومجتمعنا وفي مصلحته, وتعزز التمسك والتميز بهويتنا ولا نريد لشعبنا الذوبان والتخبط, فَلِمَ الخوف من هذا الخيار؟!

بقلم البروفيسور إبراهيم أبوجابر
نائب رئيس حزب الوفاء والإصلاح

مقاطعة انتخابات الكنيست موقف مبدئي ثابت!!

مقاطعة مجموعة من أصحاب حق التصويت لانتخابات في بلد ما حقٌ شرعيٌ بخاصة في الدول الديمقراطية وغير المستبدة، تُستعمل أحياناً من قبل الناخبين كوسيلة احتجاج سياسي، أو للتعبير عن موقف ما ضد منهجية تزوير الانتخابات، أو تحيّز النظام المشرف على العملية الانتخابية لمرشح بعينه، أو أخيراً لافتقاد النظام القائم على الانتخابات للشرعية أصلا.

ويأتي تبني حزب "الوفاء والإصلاح"، الذي هو أصلا حزب غير برلماني، خيار مقاطعة انتخابات الكنيست الإسرائيلي التي ستجري في 23 مارس/آذار القادم (2021) من منطلق مبدأي وأصيل، بعيداً عن التجاذبات السياسية الحاصلة بين مختلف الطيف الحزبي في الداخل الفلسطيني.

اعتمد الحزب في موقفه من انتخابات الكنيست على ثلاث قضايا أساسية هي: الشرعية أولا، ثم الجدوى من خوض العملية الانتخابية، وأخيراً الخطاب السياسي العام. فخطاب حزب "الوفاء والإصلاح" ليس خطاباً مطلبياً، أي داعياً للمساواة او لديموقراطية النظام الحاكم مثلاً، وإنما يدعو الى التمسك بثوابت شعبنا الفلسطيني وحقه في وطنه.

ان الدارس لإحصائيات ونسب مشاركة فلسطينيي الداخل في الانتخابات الإسرائيلية منذ بدايتها العام 1949، يلاحظ تزايد نسبة المقاطعين لها من العرب، حيث بلغت ذروتها عام 2001 بعد انتفاضة الأقصى فبلغت نسبة المشاركين فيها 18% فقط، في حين قاطعها ما نسبته 82% من فلسطينيي الداخل.

وبقراءة سريعة لمشاركة فلسطينيي الداخل في انتخابات الكنيست يُلاحظ أنها كانت دائما في تراجع، ففي السنوات 1949 – 1969 تراوحت نسبة التصويت 80%، وفي السنوات 1973 – 1999 تراوحت 68%، وقد هبطت نسبة التصويت في الانتخابات التالية بشكلٍ حاد: ففي العام 2003 بلغت 62%؛ وفي العام 2006 بلغت 56% فقط؛ في حين بلغت في انتخابات (2009) قرابة 53%"، وبلغت النسبة في انتخابات عام 2013 نحو 56% فقط.

ويرى المراقبون أن نسبة المقاطعة في الانتخابات المقبلة ستكون كبيرة، وذلك لأسباب كثيرة تراكمية أهمها السياسات الإسرائيلية المجحفة في حق الفلسطينيين في الداخل بل والشعب الفلسطيني عامة، بخاصة القوانين العنصرية وعلى رأسها قانون القومية الذي جسّد نظام الفصل العنصري (الابارتهايد)، والهدم المنهج للبيوت العربية، والملاحقات السياسية التعسفية، والتمييز الصارخ ضد العرب في مختلف مناحي الحياة، وانقسام القائمة المشتركة.

وأخيراً فلا جدوى مرجوة إذن من انتخابات الكنيست الإسرائيلي المقبلة في ظل المعطيات المذكورة، فمنذ العام 1949 والفلسطينيون في الداخل يشاركون في الانتخابات دونما مردود حقيقي على المستوى الجماعي، إلا بعض الإنجازات القليلة التي لا ترتقي الى مستوى آمال وطموحات الفلسطينيين الشرعية، فالمقاطعة اذن حق شرعي للفرد والجماعة، وموقف مبدئي لحزب "الوفاء والإصلاح" وكوادره وانصاره من أبناء مجتمعنا!!!

بقلم أ. سامي حلمي

ماذا " ربحنا " بعد 70 سنة على الكنيست

نتداول العديد من المواضيع في كثير من الحالات بميزان الربح والخسارة , فعلى سبيل المثال لو وضعنا حالة المجتمع الفلسطيني في الداخل منذ عام 1948 في هذا الميزان وتحديداً بما يخص مسألة التواجد العربي في الكنيست فإن يقيني ويقين الأغلبية من أبناء شعبنا أنه يضع المسألة المذكورة في الميزان السلبي وفي ميزان الخسارة ، أولاً لأن مشروع الكنيست أو كما يحلو للبعض تسميته بالبرلمان إنما هو أحد الأعمدة الرئيسية للمشروع الصهيوني , وثانياً لأن المشاركين في الكنيست لم يتعودوا لغاية الآن على احترام عقول الناخبين بالخروج بمشروع واضح المعالم لخدمة المجتمع العربي.

ولي أن أسأل سؤالاً صعباً ولغيري الحق في ذلك ، ما مدى مساهمة المشاركين من بيننا في انتخابات الكنيست في تثبيت المشروع الصهيوني الذي وُجد أصلاً من أجل إنهاء وجودنا على أرضنا وسلبنا حقوقنا ومحو هويتنا ؟؟!!

أعضاء الكنيست العرب يقسمون يمين الولاء والطاعة لدولة إسرائيل على يهوديتها والمحافظة على ما جاء في وثيقة الاستقلال التي سلبتنا حقنا على أرضنا، ولكن الأجدى هو يمين الولاء والطاعة لثوابتنا والولاء للهوية والمحافظة عليها، فالولاء المتناقض لا يمكن أن يخدم مجتمعنا وجاء فقط لتدجيننا.

هل حقيقة ربحنا؟؟

لا بل خسرنا الكثير وما زلنا نخسر لأنه بعد أكثر من سبعين عاماً على نكبة شعبنا لم نلمس ولم نر إلا المزيد من التراجع على أهم المستويات منها الثابت الوطني والأمن المجتمعي.

المؤيدون للمشاركة يدعون أن مشاركتهم في "العملية الديمقراطية" إنما جاءت لتحافظ على مصلحة "الأقلية" , عن أي حفاظ يتحدثون ومجتمعنا ما زال يعاني كل يوم بل كل ساعة من استمرار هدم المنازل ومصادرة الأراضي , سُنّت عشرات القوانين العنصرية لتجريدنا من حقوقنا التي أصبحنا نستجديها على موائد اللئام، وما "قانون القومية" منا ببعيد, التمييز في الميزانيات وتحجيم فرص العمل , التضييق علينا مجتمعياً وسياسياً وديموغرافياً , تكميم الأفواه وقمع الحريات, وهذا غيض من فيض، فبالله عليكم عن أي مصلحة يتحدثون؟؟ فعلى مدار التاريخ "الحافل" في دهاليز الكنيست لم ينجح أي عضو عربي بسن أي قانون جوهري يخدم الثوابت, رغم أن أعضاء الكنيست العرب يحتلون أعلى المراتب في مقدمة المستجوِبين على طاولة الكنيست، لكن استجواباتهم لم ولن تغني أوتسمن من جوع ولم تقدم المجتمع العربي قيد أنملة في قضاياه الجوهرية والمصيرية وهي كثيرة.

كفى تجميلاً وتلميعاً للديمقراطية الإسرائيلية الكاذبة، إسمعوا ما قاله شمعون بيرس في مؤتمر دافوس الذي انسحب منه الرئيس أردوغان على أثر الحرب على غزة :" نحن دولة ديمقراطية وأكبر دليل وجود أعضاء عرب في الكنيست، بل ويشتمونني شخصياً " , أليس هذا عار في حقنا أن يشهد مثل هؤلاء وهم من أركان المشروع الصهيوني على خنوعنا " والضحك علينا"؟

البديل الحقيقي هو انتخاب وتفعيل وتقوية لجنة المتابعة حيث هناك الساحة والميدان الحقيقيان لتثبيت حقنا وخدمة أهلنا ولا ننسى أن التاريخ لا يسكت قلمه وسيسجل في صفحاته من حافظ ومن فرّط. إن أخذ زمام المبادرة الآن وعدم المشاركة في" مشروع الكنيست" سيمكن حقيقة من بناء برنامج عملي وبرنامج مقاومة سلمي مجتمعي يستمد شرعيته فقط من أهلنا دونما أي تأثير من سموم المشروع الصهيوني , عندها فقط سنكون الى حد ما رابحين.

بقلم المحامي زاهي نجيدات

بالمقاطعة
وفقط بالمقاطعة نتحرر من قيود الكنيست

إن مما لا شك فيه أن الدخول في لعبة الكنيست الإسرائيلي يفرض قيودًا كثيرة على المشاركين فيها، هذه القيود هي بمثابة كوابح للعمل والتحرك الحر.

إن التحرك في دفيئة أقصى ما يمكن فعله فيها هو استعمال أدوات محصورة من استجواب وزير أو رسالة لوزير أو تلقي وعود ثم الصراخ كم وكما تريد تمامًا كالذي يركض ركضًا موضعيًا، بل كمن يركض القهقرى، فهل يعقل ان نبقى أكثر من 70 عامًا على هذا الحال الذي تؤول محصلته إلى الصفر.

يا ليت اللاعبين في الكنيست اكتفوا بالركض الموضعي، بل ها هم يهدمون سقف المطالب الوطنية على رؤوسهم أولًا، وإن لم يتحرك الداخل تحركًا واعيًا رادعًا فإن السقف سيُهدم على رؤوسنا جميعًا، استعداد للتحالف مع هذا أو ذاك من الأحزاب الصهيونية، ثم استعداد للدخول في حكومة مركز وسط (وإن تم الحديث مع شروط فلسفية) ثم الاستعداد للدخول بحكومة يمين.... إن مجرد النطق بهذه الكلمات كان يومًا من الأيام ضربًا من الجنون ومن "المحرمات السياسية"، ما كان يجرؤ عليه أحد ممن ينتسبون أو يزعمون أنهم ينتسبون إلى أحزاب أو حركات وطنية في داخلنا الفلسطيني ، أما تبني قضايا الشواذ جنسيًا فهو هدم للسقف الاجتماعي....وهو تحطيم لسفينة مجتمعنا وسط هذا البحر الهائج.

إن وجود البعض منا داخل لعبة الكنيست يصَعِّب علينا كثيرًا شرح قضايانا في الخارج وقد عبّر عن ذلك بعض النشطاء الغربيين أثناء اللقاء ببعض النشطاء من داخلنا الفلسطيني قائلين انه التناقض بعينه أن يشكو أهل الداخل الفلسطيني من ظلم المؤسسة الإسرائيلية بحكوماتها المتعاقبة ومن كافة أشكال الاضطهاد التي لم يحلم بها نظام الفصل العنصري(الأبرتهايد) في الوقت الذي يتواجد البعض منا على مقاعد الكنيست ويلعب ضمن شروط اللعبة الإسرائيلية وهو بذلك يلمع الوجه القبيح لهذه المؤسسة التي تخنقنا "بديمقراطيتها" بل إن "التواجد على مقاعد الكنيست هو بمثابة "شهادة زور " تستثمرها المؤسسة الإسرائيلية في دعايتها الإعلامية في الخارج لإثبات انها " الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط..".

إن الوقوف أمام المؤسسة الإسرائيلية يكون من خارج قواعد لعبتها، يكون من لجنة متابعة ذات هيبة ومنتخبة مباشرةً من قِبَل أهلنا في الداخل، ما من شأنه أن يُكسب قراراتها وتحركاتها النضالية وزناً اكبر بكثير في عيون المؤسسة الإسرائيلية أولًا ثم في عيون العالم الذي لا يرانا حتى الآن إلا من خلال عيون السفراء الإسرائيليين طلائعيي الماكنة الإعلامية الإسرائيلية.

من اجل ما ذُكر وغيره الكثير نحن في حزب الوفاء والإصلاح مقاطعون وندعو أهلنا الى مقاطعة انتخابات الكنيست التي ستجرى يوم الثلاثاء الموافق 17/9/2019 لأنه بالمقاطعة وفقط بالمقاطعة نتحرر من قيود الكنيست.

بقلم أ.زاهي عيسى

المقاطعة موقف سياسي استراتيجي اخلاقي

في اليوم الذي يخلو الكنيست من اي عضو عربي:

1- تتعرى الفاشية الإسرائيلية وتسقط ورقة التوت التي يتغنى بها كل قيادي صهيوني في المحافل الدولية (موثق في أكثر من مرة) .

2- تدفع القيادات العربية لانشاء كيان مستقل منتخب من العرب في الداخل يخاطب الدولة بخطاب الندية , بخطاب صاحب الحق , لا بخطاب الاستجداء للفتات والذل .

3- نحافظ على هويتنا السياسية والوطنية بصفتنا امتدادًا للشعب الفلسطيني ككل , (التركيز الهائل بالنسبة لنا كعرب على انتخابات الكنيست وما تحمله الكنيست من أبعاد تناقض أصلًا وجودنا وثوابتنا , هادم للوعي والهوية ومحرّف للبوصلة.

الخلاصة الأمر: بذل أعضاء الكنيست العرب خلال 70 سنة أقصى ما يستطيعون , كل الشكر لمن حاول , لكن في ميزان "المنفعة المُحَصَّلَة" من المشاركة في الكنيست، لم يستطيعوا تقديم أي تغيير واحد خارج إطار الخدمات العامة , وذلك ليس لتقصيرهم , بل لأن الكنيست ما قامت أصلا لتحصيل حقوق خاصة للعرب، وإنما لتثبيت مبدأ الدولة اليهودية (التعريف بدولة ديمقراطية اللي بكتاب المدنيات كلنا صرنا نعرف انه فقط للتجميل لا غير واحدى طرق التجميل هي وجودنا في الكنيست)

-في جميع القضايا المركزية بدون استثناء كان الحراك الشعبي هو سيد الموقف , من يوم الأرض الى انتفاضة الاقصى , قضية ارض الروحة , قضية "طنطور" وغيرها، و مخطىء من يظن أن المكمل للحراك الشعبي هو الكنيست , بسبب ما ذكرتُ في النقطة الأولى والثانية , فالكنيست معيق للنضال الشعبي، هذا عدا عن فساد أحزاب وبعض القيادات الحالية من صراع على المناصب وتلقي الأموال (وقطعا الأوامر , لأنه اللي بوكل من خبز السلطان بضرب بسيفه) من جهات مشبوهة كالسلطة الفلسطينية صاحبة نكسة اوسلو , ومحمد دحلان (ومن خلفه الامارات طبعا).

فأقول والله ولي التوفيق: قاطع وخليك صاحب مبدأ نقي وتفكير استراتيجي , لو ما بدهن ايانا في الكنيست كان حظروا كل الأحزاب زي ما حظروا الحركة الاسلامية و30 مؤسسة فاعلة باسم قانون الطوارئ الموجود من زمن الاستعمار البريطاني (قانون بطابع بعض الأنظمة العربية) وقانون الإرهاب , وتخليش شعار "دحر اليمين" يضحك عليك , اللي هو اصلا مثال ممتازلموضوع حرف البوصلة , يعني بالله عليكو من وينتا في يمين ويسار لما بتعاملو معنا كعرب ؟!

بقلم أ. يوسف كيال

الحراك الجماهيري كأهم محطة نضالية

تعددت أساليب النضال من أجل نيل الحقوق الوطنية أو السياسية أو الاجتماعية لأي مجموعة كانت سواء دينية ، عرقية، سياسية إجتماعية ،وطنية ، ثقافية أو غيرها .

ومن هذه الأساليب النضال البرلماني، التظاهر ، اللجوء الى القضاء ،النضال المسلح أو الحراك شعبي .

كما هو معلوم فإن نوع وطبيعة النضال تتعلق بملائمته للواقع ، فإذا تم انتهاج أسلوب نضالي غير مناسب وغير متكافئ بين الأطراف فإن ذلك سيكون له نتائج كارثية على أصحاب النضال ، فعلى سبيل المثال لا الحصر شهد التاريخ إبادة جماعية للعبيد عند ثورتهم المسلحة ضد الرومان بقيادة سبارتاكوس حيث لم تتكافأ القوى في تلك الفترة ، وتم إزالة مدينة حماة عن الوجود في عهد حافظ الأسد ، وجلبت المفاوضات وتوقيع السلام بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي نتائج كارثية على المستوى الوطني والاجتماعي والأمثلة على كثيرة.

من أساليب النضال التي سجلت نجاحاً وإنجازاً على مدار التاريخ وفي مواقع متعددة في هذه المعمورة هو الحراك الجماهيري أو الشعبي أو الهبة الشعبية ، ونذكر من تاريخ أمتنا النموذج الأول من الحراك الجماهيري وهو هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة من مكة إلى المدينة رفضا لسياسة مشركي مكة التي تريد سلب إيمانهم وعقيدتهم ، ورغم ما لاقوا من مقاومة واعتداءات واعتقالات واغتيالات إلا أنه في المحصلة الأخيرة كُتب لهذه الهبة النصر وتغيير المعادلة وبدأت حقبة جديدة في تاريخ البشرية بشكل عام والأمه العربية بشكل خاص .

التاريخ يسطر بعد ذلك أمثلة كثيرة كحراك السود في الولايات المتحدة ضد قوانين الفصل العنصري والتي انتهت بإقرار المساواة بين البيض والسود ، والحراك الجماهيري في الهند ضد الاستعمار البريطاني والذي أدى الى استقلال الهند ، والحراك الجماهيري في بوليفيا ضد خصخصة شركة المياه والتي أدت الى إلغاء العقد ، وحراك الناس بقيادة نيلسون مانديلا في جنوب افريقيا رغم مكوث القائد مدة 27 عاماً في السجن والتي أدت في النهاية إلى إلغاء حكم الأبرتهايد والأمثلة لا تعد ولا تحصى .

خير مثال على نجاعة ونجاح الحراك الجماهيري هو ما حصل يوم 30 أذار 1976 في بلادنا، حيث خرج الناس بصورة جماعية سلمية متحدين قرار السلطات بمصادرة الأراضي ومنع التجوّل متجاوزين قرار السلطات المحلية بعدم التظاهر ، وقد تجاوزت الجماهير بحسها الوطني السلطات المحلية وعياً وممارسةً فكان الشهداء والجرحى والمعتقلون وكان الانتصار على قرار السلطات القاضي بمصادرة الأراضي وكان لحراك الجماهير في أم السحالي وعلى أراضي الروحة وبير هدّاج الأثر الإيجابي في مواجهة سياسة السلطات ضد الجماهير الفلسطينة وسياسة مصادرة الأراضي .

اثبت الحراك الجماهيري نجاعته في كل مكان توفرت فيه استراتيجيه واضحة وقيادة ذات مصداقية وسط الجماهير.

يجب أن تتوفر أربعة شروط أساسية ليكتب للحراك الشعبي النجاح ، أولها شمولية الحراك ، بمعنى أن يتكون الحراك من كافة قطاعات المجتمع على اختلاف انتماءاتهم سواء كانت سياسية ، أو اجتماعية أو فكرية أو أيدلوجية ، وأي تفرد لفئة في التحرك دون الآخرين أو نأي لفئة معينة يترتب عليه استفراد السلطة الحاكمة بهذه الفئة ، وأي تخلف لفئة يترتب عليه إقصاؤها عند جني الثمار إذا تحققت المطالب ونجح الحراك في مسيرته .

ثاني هذه الشروط هو وجود قيادة ذات مصداقية ومحل إجماع وموجهة للحراك وهي العنوان الموحِّد، وهذه القيادة يجب أن تكون موضوعية ومعبرة بصورة كاملة عن مطالب الجماهير، وتكون مرجعيتها الجماهير فقط ومحصنة من أي تأثير خارجي.

هناك نضالات جماهيرية من التاريخ فشلت بسبب القيادة رغم الثمن الغالي الذي قُدِّمَ من شهداء وجرحى ومعتقلين ونازحين ومهجرين ودمار بسبب خلل في القيادة، وثالث الشروط، توفر استراتيجية واضحة ينتهي الحراك عند إنجازها وتحقيقها كاملة غير منقوصة ولا يخضع تحقيق هذه المطالب لأي مساومة وإلا فلن يُكتب النجاح للحراك وقد يترتب عليه انعكاسات سلبية. وإن تجربة الجزائر والسودان في هذه الأيام تخضع بصورة واضحة لهذا الإختبار .

أما رابع الشروط فهو وجود إستراتيجية نضال واضحة وعملية واستعداد للتضحيات ، فلا يعقل أن تكون هبة جماهيرية غير مسبوقة تصبو لإحداث تغييرات كبيرة على مستوى استعادة أرض أو تغيير نظام حكم أو رفع الظلم المنهج أو نيل الحرية ويُتوقع أن تكون ردة الفعل من السلطة الحاكمة وردية ومتماهية، وهناك الكثير من الأمثلة من تاريخ هبات الشعوب التي انتصرت وحققت أهدافها بعد دفع الأثمان الغالية وعبدت الدماء والسجون فيها الطريق للوصول إلى الأهداف مثلما حدث في نضال السود في جنوب أفريقيا ضد نظام الأبرتهايد أو حراك الشعب الروماني ضد شاوشسكو أو يوم الأرض سنة 1976 أو كما حدث في بداية حراك السودان، وقبل هذه الأمثلة كما حدث لأنصار النبي صلى الله عليه وسلم أول أيام الجهر بدعوته.

وللحراك الشعبي إيجابيات كثيرة فهو يرفع من مستوى الوعي لدى كافة قطاعات المجتمع فيرتقي مستوى التفكير والسلوك والانتماء والهَّم، ما يكفل تجنب أبناء المجتمع إلى حد بعيد الانشغال بالظواهر الاجتماعية السلبية، كالعنف والسرقة والاعتداءات على حرمات الآخرين، أيضا الحراك يساعد على تقوية الروابط بين أبناء المجتمع ويزيد من التماسك والتكافل الاجتماعي .

الحراك الجماهيري أيضا له تأثير إيجابي على السلطة الحاكمة فهي لا تستطيع مقاومته وثنيه عن مطالبه ولا تصمد كثيراً أمامه، وللحراك كذلك تأثير إيجابي على المجتمعات الأخرى التي تمر بنفس المعاناة أو أشكال معاناة أخرى فيصبح الحراك مصدر إلهام لهذه المجتمعات كما انعكس الحراك التونسي على الشعوب العربية الأخرى .والحقيقة للحراك الجماهيري آثار ونتائج أخرى إيجابية ومؤثرة كثيرة لا يتسع المقال لسردها بتفاصيلها...

إذن فهو الحراك الجماهيري ، ليس مجرد واحدة من محطات النضال، بل أهمها .

بقلم د.حسن صنع الله

هكذا ينظر الإسرائيليون تجاهي.. فأنا مقاطع لانتخابات الكنيست

مرت الهوية الوطنية لفلسطينيي الداخل في صراع مرير لإثبات الوجود في معركة غير متكافئة، فبعد النكبة واجهت احتلالًا بغيضًا استهدف الأرض والإنسان والرواية والتاريخ والمقدسات، منذ بدايته وحتى يومنا هذا.

منذ بداية الهجرة الصهيونية الثانية- كما يقول إيلان بابة- اعتبر المستوطن الصهيوني أنّ الفلسطينيين غير موجودين، أو أنهم كائنات غريبة لا ينبغي لها أن تكون أصلًا.. وأنهم مرتع الأوبئة، فهم محض معتدين ووجودهم بالقرب من المستعمرات الصهيونية "وصمة عار" ووُصِفوا "بالإرهابيين" و "المخربين" و وُصفت القرى والمدن الفلسطينية على أنها مراكز لتعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وبؤر للأنشطة الإرهابية.

إن الرغبة في طرد الفلسطينيين من أجل أن تكون فلسطين جنة اليهود ومستقرهم الآمن كانت هي الرسالة الأوضح والأكثر ترددًا على ألسنة المستوطنين، وفي أثناء فترة الحكم العسكري كان يُستخدم مصطلح " شر خبيث" في النقاشات التي كانت تدور حول مستقبل الفلسطينيين في البلاد، وكانت فكرة طردهم واردة بشكل جدي ولا زالت الى يومنا هذا، وما "قانون القومية" عنا ببعيد. وفي سبعينيات القرن الماضي أُشير إلى الفلسطيني على أنه " السرطان في قلب الأمة"، وفي وثيقة يسرائيل كينغ أحد أكبر المسؤولين في وزارة الداخلية عن المنطقة الشمالية إبان حكومة رابين (1974-1977) ورد أن الفلسطينيين مرض لا بد من استئصاله كي لا يضر ببقية الجسد السليم.

بعد حرب عام 1967 كان الإنتاج المعرفي في البلاد المتعلق بالفلسطيني مُنصَبًّا على مقولة " إعرف عدوك" ، لذلك وُسم كل نشاط سياسي لا يتماشى مع المشروع الصهيوني- على أنه "إرهابي" وأن هذا الإرهاب مستمر منذ بداية المشروع الصهيوني.

إن وجود عربي فلسطيني صاحب وطن يكافح من أجل حقوقه هو أمر يناقض الرواية الصهيونية التي تصف الصهيوني بأنه مستضعف، لذلك كان لا بد من شيطنة الفلسطيني، وإبقائه تحت الرقابة والسيطرة بعد فترة الحكم العسكري. في العام 1965- بحسب موقع "عيكفوت" اجتمع ممثلون عن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وممثلون عن بعض الوزارات المعنية ووضعوا خطوطًا عريضة لسياسة الدولة تجاه العرب تلخصت: في منع قيام أحزاب على أساس قومي، ومنع تشكيل قيادة فكرية داخل المجتمع، فالعربي يجب أن يغرد داخل السرب ويكون جزءًا من اللعبة السياسية والمشروع الصهيوني.

لم تكن الدولة ثنائية القومية واردة في ذهنية التيار المركزي للحركة الصهيونية حينها، فالتوجه كان دائمًا أحادي القومية، فالمؤسسة تعتبرنا خارج نطاق المواطنة. ي.بن بورات أحد الصقور الصهيونيين المعروفين قال: " لا توجد صهيونية ولا استيطان ولا دولة يهودية دون إخلاء العرب ومصادرة أرضهم. شموئيل ديفون – مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية عام 1959 قال، الحكومة ترى بالعرب جزءًا من العدو وهذا الجمهور يشكل خطرًا أمنيًا ووجوديًا على الدولة اليهودية ، لذلك ينبغي مراقبته وتحديد خطواته. ومن هنا يمكن فهم حقيقة التمييز العنصري الأيديولوجي الذي يمارس في العديد من القطاعات.

تسعى المؤسسة الاسرائيلية التي تعمل على ترسيخ المشروع الصهيوني ويهودية الدولة إلى فرض رؤية مشوهة للفلسطيني وتذويبه من خلال مشاريع صهيونية وعلى رأسها الكنيست مصنع القوانين العنصرية في حق الشعب الفلسطيني، فهناك من أبناء جلدتنا من بات يطرح مشروع المواطنة الكاملة والمساواة وما يسمى بالسلام العادل بحجة إحراج الإسرائيلي على حساب الهوية الوطنية والثوابت والرواية الفلسطينية.

تتعامل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية مع العربي من خلال مبدأ الرقابة والسيطرة، فأنت كعربي مشبوه وعدو، فلا يوجد فرق بين فترة الحكم العسكري وما بعدها، ويتأكد لنا ذلك من خلال عدة محطات تاريخية لتعامل المؤسسة معنا بدءًا من يوم الأرض ومرورًا بهبة القدس والاقصى وصولًا إلى يومنا هذا، فالمؤسسة الإسرائيلية ترفض الاعتراف بنا كمجتمع وشعب له رواية وترفض الاعتراف بلجنة المتابعة العليا، وترفض أن تكون لنا استقلالية وخصوصية في التعليم وتسعى إلى تجهيل مجتمعنا من خلال جهاز التعليم، ولها يد في إفساد الحكم المحلي، وفي تعميق العائلية والفردانية وشبكات الإجرام داخل المجتمع. والتخطيط في هذه الدولة قائم على أساس أيديولوجي، فنحن بنظرهم طابور خامس وتهديد ديمغرافي وخطر أمني.

باتت هذه المؤسسة تخيّر العربي بين المواطنة المنقوصة والانتماء الوطني الفلسطيني. هذه المؤسسة باتت تبعث رسائل تهديد للمجتمع العربي من خلال عصابات "تدفيع الثمن" والتحريض على القيادات الفكرية، ولا زالت مستمرة في مسلسل الملاحقات السياسية وسن القوانين العنصرية، هذا ناهيك عن ماكينة التحريض الإعلامي التي تحاول بث الخوف لخلق فلسطيني هجين خائف، فالمؤسسة الإسرائيلية باتت تشن حربًا على كل من يتمسك بالثوابت والهوية الوطنية والرواية الفلسطينية ولا يؤمن بلعبة الكنيست.

أصبحنا نرى اليوم مشاريع لمحو الذاكرة والهوية والرواية والثقافة الفلسطينية، فهناك من السياسيين العرب من يحاول مجابهة هذه السياسة بما يسمى النضال المدني فقط وتغييب النضال الوطني والشعبي، هناك من يسعى الى تهجين الداخل الفلسطيني للقبول باللعبة السياسية الإسرائيلية وكأنها الملاذ الأخير، في حين يسعى آخرون إلى تحقيق مصالِحِهم الخاصة على حساب المصلحة الوطنية الجماعية، وهناك من يساعد المؤسسة الإسرائيلية على تفريغ الصراع من مضمونه وجوهره، ومنهم من يحاول هدم الهوية الفلسطينية وخلق شخصية فلسطينية هجينة ومشوهة، لا بل هناك من بات يحرض على المتمسكين بالثوابت الرافضين للعبة الصهيونية، ناعتًا إياهم بأوصاف الخيانة واللاواقعية والتطرف.

يمر المجتمع العربي بحالة من التشرذم والتجزؤ الفئوي والتجاهل الواضح لموضوع الثوابت والمشروع الوطني الذي يجب أن يكون محل إجماع فلسطيني. وعليه نحن نرفض أن نكون جزءًا من برنامج ومشروع سياسي يُسقط الخصوصية الوطنية والرواية التاريخية لصالح اللعبة السياسية الإسرائيلية ونرفض أن نكون جزءًا من مشروع فك الارتباط مع المشروع الوطني الشمولي الرافض للمشروع الصهيوني، كما ونرفض أن يكون الحق المدني المنقوص الذي أصبح أداة تأديب بيد المؤسسة الإسرائيلية لفرض مواقفها السياسية فوق الحق الوطني.

إن ما يحصل هو عبث سياسي بالوعي والذاكرة والهوية الجماعية الفلسطينية.. لكل ذلك وأكثر فأنا مقاطع لانتخابات الكنيست الصهيوني.

بقلم المستشارة الأسرية دانية خالد

دور المرأة بعيداً عن الكنيست

تألقت المرأة عبر التاريخ بمشاركتها الفاعلة وكانت تلعب أدواراً مهمّةً، وتتمتع بقدرة كبيرة في اتخاذ القرارات المختلفة في شتى مجالات الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة، الإقتصاديّة والثقافيّة والتربويّة وكذلك الفقهيّة ، وبهذا لا يمكن الإستهانة بها، أو التقليل من شأنها، وتُعدُّ المرأة جزءاً لا يتجزأ من كيان المُجتمع ككل، كما أنّها عُنصر مركزي للمجتمع، بل تتعدّى اكثر من ذلك لتكون هي الجزء الأهمّ والاشّد تأثيراً في المجتمع ، ويُعدُّ دورُ المرأة في نهضةِ المُجتمعِ كبيراً جدّاً وذا أثرٍ بالغ الوضوح في ما مرت به البلادَ من تغيرات وانعكس هذا الدور على تطور ونماء المجتمع وبناء الأجيال ، كما تتجلى مساهمة المرأة وأثرها فى المجتمع من خلال عدة أدوار، منها:

دورها في نشر الثقافة الفكرية: من خلال انخراطها في ميدان الحيّز العام في المجتمع ، واعتلاء منصّات الاعمال الشعبية بكل اطيافها ، وتخصيص جزء من وقتها لذلك، لما للمرأة من قدراتٍ ومهاراتٍ وسماتٍ شخصيةٍ ونفسيةٍ، مما يسُاعدها على التّعامل مع بعض الحالات التي لا يستطيع الرجل التعامل معها كالحالات التي تخصُّ النّساء وما يتعلّق بهنّ ، فالمرأة تستطيع أن تتولّى قيادة الكثير من المؤسّسات والهيئات الرسميّة التي تُعنى بالأمور الأسريّة والاجتماعيّة والحقوقيّة بكفاءة، وكي تتقلد المرأة رئاسة وإدارة هذه المؤسسات واندماجها بالمجتمع لا تحتاج الى فتاتٍ تلقيه لها مؤسسةٌ بنيت على إضطهادها وتهميشها كفلسطينية أولا وكإمرأة ثانية .

دور المرأة في التنشئة الاجتماعيّة : ويكون ذلك بمساهمتها في الشّراكة بوضع البرامج والمشاريع التي تُطرح على أجندة العمل الجماهيري والنّشاطات التربويّة الاجتماعيّة للمؤسّسات ، تحتاج الى قرار ذاتي وتواصل مباشر مع المؤسّسات ولسنا بحاجة الى خوض معركة انتخابية للجلوس على مقعد الكنيست الذي اثبت اختبار النتيجة عدم جدواه، بل واستخدامه ليظهر الحاكم الاسرائيلي بمظهر المخلص المحرر لمرأة "إضطهدها مجتمعها" فكان الأولى إصلاح المجتمع من الداخل بدلاً من إصلاحه من على منصة تعاديه علناً .

دورها بالاهتمام بقضايا المجتمع ومشاكله: من خلال منح الدّعم العاطفي والنّفسي لأفراد المجتمع خاصّةً في أوقات الشّدائد بتثبيتهم واحتوائهم ، والتّنشئة والتّربية على المبادئ الصحيحة والقيم المُجتمعيّة الحقّة، ويتعدّى دورُ المرأة كونه مجرّد تربية إلى كونه إعداداً لجيلٍ يستطيع التّعامل مع المجتمع، ويُحسن قيمة الأنتماء،

ودورها الرائد برفد النساء بالمَهارات الاجتماعيّة كما تُوضّح لهن حقوقهن وواجباتهن.

دورها في المشاركة السياسيّة بعمليّة نشر الوعي والانتماء و المشاركة في إحياء المناسبات الوطنيّة وغرس القيم المجتمعية الصالحة التي تبني مجتمع قوي البنيان شامخ العُلو مغذّى العقل:-

فمن خلال هذه المنصّات تستطيع المرأة أن تكون العنصر القريب من أفراد المجتمع على كافة أطيافه. وأثبتت العقود الماضية أن الحراك الشعبي والتقرّب من الناس وحشد الجماهير، و التأثير بهم يكون من خلال النشاطات الشعبّية والاجتماعيّة والاحتكاك بهم والتقّرب إليهم.

إن المرأة التي تحمل همَّ المجتمع وتقلق لمستقبل الأجيال تستطيع أن تفتح عدّة أبواب للنضال بواسطة مفتاح العلم والثقافة التي تمتلك بعيداً عن الكنيست. وكما علمتنا ماجدات شعبنا على مر تاريخه أن لهن دوراً مركزياً لا يمكن إخفاؤه أو التنكر له لكنه لن يظهر من داخل أروقة تلك المؤسسة التي لعبت دوراً لئيماً في إسكاتهن وإيصاد الأبواب بوجوههن .

حزب الوفاء والإصلاح يعقد ندوة تحت عنوان: "مقاطعون لانتخابات الكنيست"

عشية انتخابات الكنيست الـ 24 المزمع إجراؤها يوم ال 23/3/2021، عقد حزب الوفاء والإصلاح، الثلاثاء16-3-2021، ندوة في مدينة الناصرة، تحت عنوان "مقاطعون لانتخابات الكنيست"، دعا خلالها المتحدثون إلى مقاطعة انتخابات الكنيست وإلى صياغة مشروع وطني جامع، يكون بديلا وطنيا لأبناء الداخل الفلسطيني عبر بناء مؤسسات وطنية وحدوية.

تحدث في الندوة، كل من: البروفيسور إبراهيم أبو جابر، نائب رئيس حزب الوفاء والإصلاح في الداخل الفلسطيني، الأستاذ أليف صباغ، ناشط ومحلل سياسي، والباحثة الاجتماعية والمستشارة الأسرية، عضو حزب الوفاء والإصلاح الأستاذة دانية خالد حجازي.

المحامي زاهي نجيدات، عضو حزب الوفاء والإصلاح، أدار الندوة التي جرى بثّها على الهواء مباشرة عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي.

في البداية، حيّا نجيدات المشاركين في اللقاء وأبناء شعبنا، مشدّدا أن "النقاش هو نقاش للأفكار وليس للأشخاص وعليه فلتتسع صدورنا لبعضنا البعض".

وأكد المحامي نجيدات، على رفض كل أشكال العنف، قائلا: "مهما اختلفنا في الآراء فنحن أبناء مجتمع واحد ونسيجنا الاجتماعي بحاجة إلى صيانة وتماسك، ويجب أن نبتعد بمجتمعنا عن كل مظاهر الفرقة مهما كانت أنواع الاختلاف، كل له حق الإدلاء بدلوه فلتتسع صدورنا وعلينا التحلي بأدب الاختلاف".

قضية المرأة في الكنيست سلعة انتخابية

استهلت الأستاذة دانية حجازي مداخلتها بسؤال، لماذا نقاطع انتخابات الكنيست؟ وتحدثت عن أسباب المقاطعة من منطلقات مبدئية أيديولوجية وسياسية وقالت: "نطرح أسئلة من خلال السؤال لماذا نحن مقاطعون؟ هل الكنيست تمثل الشعب الفلسطيني؟ تمثلنا كجزء من الشعب الفلسطيني؟ نحن جزء لا يتجزأ من هذا الشعب؟ الجواب طبعا لا، الكنيست لا تمثلنا نحن كشعب فلسطيني جزء لا يتجزأ من هذه الأرض".

وتابعت: "هل الكنيست أعطتنا كفلسطينيين بعد تجربة أكثر من 70 سنة، الحقوق والاحتياجات؟ التجربة تقول لا. كيف إذًا سنُحصل على هذه الحقوق؟ طبعًا الجواب من الميادين التي خضناها كشعب فلسطيني في عدة أماكن وبعدة مناسبات، كان لنا تأثير فيها".

وأضافت: "إلى الآن ما زلنا نسمع من أعضاء الكنيست كيف يروّجون لأنفسهم حتى يبقوا على مقعد من مقاعد الكنيست، أحد أعضاء الكنيست يتطرق إلى مبدأ الكرامة ويقول نحن موجودون في الكنيست حتى نحافظ على مبدأ الكرامة وحتى يكون لنا وجود وكرامة!! هل الكرامة تؤخذ من مقعد الكنيست، وهل أكون مؤثرا؟ الشعب الذي نزل إلى الشارع ضغط على الحكومة وفي هذا الضغط الميداني الشعبي لمسنا بوادر التغيير".

فيما يخص قضية المرأة، قالت حجازي إن "بعض أعضاء الكنيست العرب يستغلون قضية المرأة كسلعة انتخابية فيروّجون أنها مستضعفة وبحاجة لحقوق، آية خطيب لها أكثر من سنة في السجون الإسرائيلية، فما الذي فعلته السيدات عضوات الكنيست العربيات من أجل قضيتها وحقوقها كامرأة؟! لم يفعلن شيئا، ثمّ هي أم! أين حقوق الأسرة؟ ثالثا، هي كانت يد عون للإنسانية، فإذا انتزعت الإنسانية من بيننا فعن أي قوانين وعن أي حقوق نتحدث في الكنيست، لم نسمع صوت امرأة تحدثت في الكنيست عن آية خطيب ولا عضو كنيست عربي تحدث عنها، يكفي استخفافًا بعقل المرأة الفلسطينية. المرأة الفلسطينية لها تاريخ حافل اثبتت نفسها في عدة ميادين".

وختمت دانية حجازي كلمتها بالقول: "الكنيست إذا نظرنا إليها لا تعطي الحقوق، بل تدمرها ولا تعطينا الكرامة ولا تثبتنا في هذه الأرض، من يثبتنا في هذه الأرض هو أن نثبت على ديننا وأن يكون لنا دور حقيقي في الميادين بين الناس وفي مؤسساتنا التعليمة والثقافية والاجتماعية".

مرحلة الانزلاق في منحدر خطير جدا

الأستاذ أليف صباغ، تحدث عن الحالة السياسة التي نعيشها هذه الأيام وقال: "نحن نشهد، على الأقل منذ العام 2015 مع إقامة "القائمة المشتركة"، مع كل المراحل التي مرّت فيها انزلاقًا في منحدر خطير جدًا ومن يعتقد أنه يستطيع الوقوف في منتصف المنحدر فهو مخطئ، وقد أثبتت التجربة أن هناك من سقط في القاع وأن هناك من يدّعي أنه لم يسقط بعد لكنه سقط، وهذا المنحدر يتمثل في التخلي الفعلي عن البرنامج السياسي الوطني للأحزاب في الكنيست وتبني أجندة مدنية اجتماعية".

ولفت إلى أنه "منذ العام 2015 يتفاخرون على

يتبع في الصفحة التالية

الأقل بالإعلام العبري أن 96 و97 % من عملنا في الكنيست هو عمل اجتماعي؟" وتساءل صباغ: "إذن، لماذا تحمل الشعارات الوطنية وأنت تعرف أنك ذاهب إلى الكنيست وكل ما تقدر أن تفعله هناك أنك تحقق بعض المطالب وليس الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمدنية؟ لماذا تحمل الشعارات الوطنية؟ أنا أجيب بسهولة، لأنه بدون هذه الشعارات الوطنية لا أحد يصوت لهم، وبالتالي الشعارات الوطنية هي وسيلة تضليل للناس حتى يأخذوهم إلى مستنقع الكنيست".

وتساءل أيضا: أين هم موجودون في هذا المنحدر؟ هم موجودون في أكثر من مرحلة في هذا المنحدر، كلهم في نفس الاتجاه ونفس النهج، لكن في مراحل مختلفة والطريق نفسها، لكن كل واحد موجود في محطة في هذا المنزلق".

وعاد الأستاذ أليف صباغ في حديثه عن "القائمة المشتركة"(بصيغتها الأولى) قائلًا: "عندما أقيمت القائمة المشتركة في العام 2015 تحت شعار "إرادة شعب" هي في حقيقة الأمر أن الشعب كان يريد وحدة لكن من نوع آخر، لكنها لم تكن إرادة شعب، إنما كانت إرادة الممول العربي الرجعي الذي موّل حملة كبيرة لإقامة القائمة المشتركة ولتنصيب أيمن عودة رئيسًا عليها والموضوع يحتاج إلى تفصيلات أخرى".

وختم المحلل السياسي صباغ كلمته في التأكيد على إعادة بناء لجنة المتابعة العليا وكل المؤسسات الوطنية وتعزيز مكانتها، موجها في نفس الوقت عتابه لجميع الأطراف بالتقصير في العمل الجاد على بناء مشروع وطني مستقل لا سيّما التيارات المقاطعة للكنيست الإسرائيلي.

مقاطعون وفاءً لثوابتنا الوطنية والدينية

البروفيسور إبراهيم أبو جابر، تحدث في ختام الندوة، وأشار إلى أن انعقادها "يأتي في ظل وصول الأحزاب العربية إلى مستوى خطير من المناكفات ورفعٍت للشعارات، والكل يتصارع ويتنافس على كراسي الكنيست وعلى أصواتنا، وبالذات على أصوات الجماهير العربية في الداخل الفلسطيني، وكأن هؤلاء قطيع يحاول كل واحد منهم مع احترامي للجميع، أن يحصل على أكبر قدر منهم وكأن الكنيست الصهيوني هو مغنم يتنافسون عليه".

وأضاف: "كل له نهجه وكل له رؤيته في الحياة وله فلسفته الخاصة، ونحن في حزب الوفاء والإصلاح أعلناها ونجددها كل مرة وكلما تم إعادة الانتخابات الكنيست الصهيوني، أن الحزب مقاطع لانتخابات الكنيست ترشيحًا وتصويتًا، وفاءً لثوابتنا الوطنية والدينية ووفاءً للوطن".

وأردف: "نحن نحمل مشروعًا، لدينا مشروعنا الخاص، مشروعنا الوطني وأولئك القوم لهم مشروعهم الخاص الذي يختلف عنا 180 درجة ونحن نقول إن الكنيست الصهيوني لن يحق لنا حقًا ولن يرفع عنا ظلمًا".

وأكد أبو جابر على أن "الكنيست الصهيوني ما هو إلا ثمرة من ثمار المشروع الصهيوني الذي تمّ التخطيط له منذ أواخر القرن التاسع عشر تحديدًا، وولدت هذه الفكرة في المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 في بازل وقد قال وقتها هرتسل "لولا أنني أخشى أن يهزأ مني الناس لقلت إن دولة اليهود ستقوم بعد 5 سنوات أو بعد 50 سنة"، وفعلا قامت. إذًا نحن نواجه مشروعًا كبيرًا، أدى إلى ما أدى إليه من نكبة شعبنا الفلسطيني".

وزاد أيضا: "هذه هي الكنيست التي نتصارع عليها ونرفع الشعارات تلو الشعارات الوطنية منها والخدماتية والمدنية، وخرج علينا من خرج في الآونة الأخيرة وبدأ يُنظّر على شعبنا الفلسطيني وتحديدًا على مجتمعنا الفلسطيني في الداخل، بالقول إنها "إرادة شعب" هذا كلام مغلوط وغير دقيق، لا يمكن أن يمثل مليون و700 ألف من فلسطينيي الداخل، ولا يمكن أن يوافق 14 مليون من الشعب الفلسطيني على خوض انتخابات الكنيست وهو أكبر من ذلك ويرفض ما يُنظّرون إليه".

ولفت أبو جابر في حديثه إلى أن هناك خطابًا جديدًا للانفتاح على المجتمع الإسرائيلي بما يسمى الأسرلة والذي همش قضايانا الوطنية وثوابتنا الدينية إن صح القول، مقابل الفتات، وعلى الجميع أن يعلموا أنه لا يوجد شيء بالمجان، كل شيء يمكن أن تحصل عليه قائمة من القوائم العربية لا بد وأن تدفع ثمنا مقابل ذلك، أو أن توافق على بعض الصيغ القانونية، فدائمًا هناك مقابل يُدفع للإسرائيلي".

وختم البروفيسور إبراهيم أبو جابر، بالقول "إن حزب الوفاء والإصلاح ومعنا شركاؤنا في نفس النهج، نرى أن البديل هو اصلاح لجنة المتابعة وانتخابها انتخابا مباشرا من حوالي 2 مليون فلسطيني في الداخل وتفعيل مؤسساتها كاملةً، ثم تفعيل الهيئات والمؤسسات والجمعيات المدنية الموجودة في داخلنا الفلسطيني ومنظماتنا الأهلية، هذا هو البديل. وإذا قال أحدهم وكيف لكم أن تحصلوا على الحقوق؟ فنحن نقول على هذه الهيئات والمؤسسات النابعة من لجنة المتابعة العليا، أن تضع الخطط والاستراتيجيات لتحصيل الحقوق ورؤوسنا مرفوعة. هذا هو البديل الحقيقي للكنيست الصهيوني".

قائمة بأخطر القوانين العنصرية منذ 2015 وحتى اليوم

قانون إعفاء المخابرات من توثيق التحقيق 25-6-2015: والذي يعفي جهاز المخابرات الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية من توثيق التحقيقات بالصوت والصورة، وذلك لمدة خمس سنوات إضافية. وهذا يتيح التعذيب لانتزاع الاعترافات.

قانون رفع الأحكام بحق الأطفال راشقي الحجارة 21-7-2015: قانون ينص على إمكانية فرض عقوبة السجن لمدة عشر سنوات على راشقي الحجارة، حتى من دون إثبات نية إلحاق الضرر.

قانون التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام 30-7-2015: قانون يمكن سلطات الاحتلال من إجراء التغذية القسرية للأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام.

قانون التفتيش الجسدي 19-10-2015: يجيز لكل شرطي أو جندي، في منطقة أعلن قائد الشرطة فيها أنها منطقة ذات أخطار أمنية، أن يفتش أي شخص جسديًا في الشارع، حتى من دون أن يكون مشبوهًا.

قانون محاكمة الأطفال دون سن 14 عاما 25-11-2015: وينص القانون على أن المحكمة تستطيع أن تحاكم أطفالا من سن 12 عاما، لكن عقوبة السجن الفعلي تبدأ بعد بلوغهم سن 14 عاما، بحيث يصبح جيل المسؤولية الجنائية هو 12 عاما، ويمكن اعتقال طفل والتحقيق معه وبعد إدانته يتم إرساله إلى إصلاحية مغلقة، ويبقى فيها إلى أن يبلغ 14 عامًا.

قانون "مكافحة الإرهاب" 15-6-2016: يهدف الى قمع الحريات، وضرب النضال والمقاومة الشعبية، الفردية والجماعية. ويعطي القانون جهاز الشرطة والشاباك الشرعية لقمع أي نشاطات احتجاجية ضد السياسات الإسرائيلية، أي تجريم العمل السياسيّ الفلسطيني.

قانون كامينتس 4-5-2017: قانون التخطيط والبناء تصحيح رقم 109 بعد تقديم توصيات كامينتس نائب المستشار القانوني للحكومة، يقضي بإضافة ومضاعفة العقوبات وهدم البيوت في الوسط العربي.

قانون أساس القدس الموحدة عاصمة إسرائيل المعدّل 1-1-2018: ويقضي القانون بأنّ أي تغيير لقانون أساس: "القدس عاصمة إسرائيل"، يحتاج إلى أغلبية عددية من 80 نائباً.

يتبع في الصفحة التالية

قانون احتجاز جثامين الشهداء 2018-3-7: وهو إضافة لقانون مكافحة الارهاب يتيح احتجاز جثامين الشهداء منفذي العمليات دون سقف زمني ملزم، وفرض شروط على جنازاتهم من قبل ما يسمى "قائد المنطقة".

قانون سحب الإقامة الدائمة من أهالي القدس والجولان 2018-3-7: يجيز لوزير الداخلية الإسرائيلي، سحب الهوية المقدسية او الإقامة الدائمة من أهل الجولان في حال نسب له الاحتلال، تهمة ارتكاب عملية "إرهابية"، بموجب تعريف القانون الإسرائيلي للإرهاب.

قانون المثليين (الشواذ جنسيا) 2018-6-20، والذي يحظر التمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجندرية: صوّت نوّاب الجبهة لصالحه (دوف حنين، أيمن عودة، د. يوسف جبارين، وعايدة توما سليمان)، فيما قاطعه باقي اعضاء المشتركة من العربية للتغيير والتجمع والحركة الاسلامية، الامر الذي ادى الى مرور القانون بفارق صوت واحد (37 مع مقابل 36 ضد).

قانون خصم مخصصات رواتب الأسرى والشهداء 2018-7-2: ويقضي بأن يتم خصم قيمة المبالغ التي تدفعها السلطة الفلسطينية للأسرى وذويهم، من عائدات الضرائب التي تجبيها سلطات الاحتلال، وتجميدها في صندوق خاص.

قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي(قانون القومية) 2018-7-19: وينص على أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي وعاصمتها القدس الكاملة الموحدة وأن اللغة العبرية وحدها هي اللغة الرسمية، وأن الدولة مفتوحة أمام قدوم اليهود ولم الشتات، وتعتبر الدولة تطوير الاستيطان قيمة قومية وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته، ويمنح اليهود وحدهم حق تقرير المصير في البلاد.

قانون منع فلسطينيي الضفة من رفع دعاوى مباشرة أمام المحكمة العليا الإسرائيلية 2018-7-26: يهدف إلى منع الفلسطينيين في الضفة المحتلة، من التوجه مباشرة إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، بالتماسات ضد قرارات صادرة عن سلطات الاحتلال، والحكم العسكري.

قانون بمنع مضاعفة تخفيض فترات الاعتقال للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال 2018-11-5: وهو تعديل للمادة 68أ من قانون السجون لعام 1971، ويقضب باستثناء الأسرى الفلسطينيين "الأمنيين" من الإفراج الإداري الموسع.

قانون منع تقليص فترات سجن الأسرى الفلسطينيين 2018-12-25: يُحرم بموجبه الأسرى الفلسطينيون المتهمون بالقتل من تخفيض ثلث مدة الحكم، استنادا للقانون الإسرائيلي "مكافحة الارهاب لعام 2016"، بدواعي أنهم يشكلون خطراً على أمن "إسرائيل" ومواطنيها ويجب أن يقضوا فترات محكومياتهم كاملةً.